أمن الحدود البحرية العراقية ودوره في تحقيق الأمن الوطني العراقي

م. د. حسين قاسم محمد الياسري
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

الملخص

تتناول هذه الدراسة أمن الحدود البحرية العراقية ودورها في تحقيق الأمن الوطني في ظل الوضع الحالي والمستقبلي للعراق ، وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما تؤديه تلك الحدود من دور في حماية الأمن الداخلي من خلال التعرف على مفهوم الحدود البحرية وتحديدها ، ومن ثم تحديد الحدود البحرية العراقية التي تشمل خط الأساس والمياه الإقليمية ، والتحديات التي تواجه أمنها ، والطرق والوسائل التي يمكن أن تحقق أمن تلك الحدود وانعكاسها على استقرار العراق وصولاً إلى نتائج وتوصيات محددة ، وجاءت نتائج هذه الدراسة تبين أهمية تلك الحدود وتأثيرها في تحقيق الأمن الداخلي للعراق وعلى الرغم من قصر طولها مما يتطلب حمايتها ومراقبتها بالوسائل الحديثة وزيادة الدوريات البحرية والتعاون مع دول الجوار .

security of Iraqi Maritime Border and its role in achieving Iraqi National Security

Lect. Dr. Hussein Mohammed AlYasiri

Basrah and Gulf Studies Center/ Basrah University

Abstract

This study deals with security of the Iraqi maritime border and its role in achieving the Iraqi national security under the current as well as future situations in Iraq. The importance of this study comes through what roles those borders perform in the protection of internal security by recognizing the concept and definition of maritime boundaries, then determine the Iraqi maritime border which includes the baseline and the territorial waters, as well as the challenges that face its security. Also, the ways and means which can achieve security of those borders and their reflection on a stability of Iraq to reach results and specific recommendations.

The results of this study show the importance of those borders and their impact in achieving the Internal Security of Iraq although their short length which require their protection and control them by modern devices and increasing the naval patrolsas well as cooperation with neighboring countries.

المقدمة

تُعد الحدود أحد الظواهر الحديثة التي رسمها الأنسان تحت ضغط المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهى خطوط وهمية تُرسم على الخرائط، وبعضها يُحدد على الأرض بالعلامات أو الأسلاك أو السواتر الترابية ، ومهمتها الأساسية الفصل بين الدول ، وتُحدد الدولة سيادتها وقوانينها داخل حدودها سواء كانت برية أو بحرية أو مجال جوي، ولها عدة وظائف أخرى من أهمها الدفاع وتحقيق الأمن والحماية من الدول المعادية ، والحماية من الأمراض بإنشاء نقاط للحجر الصحي لمنع دخول الأمراض الوبائية ، والحجر الزراعي لمنع دخول الآفات إلى المحاصيل الزراعية، والسيطرة على دخول المطبوعات والأفكار الهدامة، وحماية النظام الاقتصادي والإنتاج، وتنظيم دخول وخروج الأفراد وكذلك البضائع باستحصال الرسوم الگمرگية ، أو منع دخول بعضها لأسباب سياسية مثل مقاطعة بضائع الكيان الصهيوني أو اقتصادية لحماية منتج محلي ، فضلاً عن تنظم استغلال الثروات الطبيعية في الحدود المشتركة بين الدول ، وبما أن معظم الحدود البحرية للدول غير واضحة المعالم وبعضها غير محددة ، فان سهولة اختراقها والسيطرة عليها تكون اكثر مما هو علية بالنسبة للحدود البرية ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تلك الحدود وطرق حمايتها لتعزيز الأمن داخل الدولة .

مشكلة الدراسة :

هل إن الحدود البحرية العراقية سهلة الاختراق في ظل الوضع الحالي الذي يمر به العراق ، وإنٍّ وسائل حمايتها غير كافية ؟

فرضية الدراسة :

ان الحدود البحرية العراقية سهلة الاختراق في ظل الوضع الحالي ، وإنٍّ حمايتها تتطلب بذل المزيد من الجهود والإجراءات بالتعاون مع دول الجوار.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما تؤديه تلك الحدود من دور في حماية الأمن الداخلي للعراق في ظل الظروف غير المستقرة التي يمر بها ، وان حمايتها والسيطرة عليها سيسهم في تعزيز الأمن القومي .

مبررات الدراسة :

محدودية الدراسات في العراق التي تتناول موضوع الحدود البحرية ، ومشاكلها الأمنية، وطرق حمايتها من وجهه نظر أمنية متكاملة . فضلاً عن أهمية تلك الحدود في تحقيق الاستقرار الداخلي في العراق في ظل الوضع الأمني الحالي .

حدود الدراسة :

تتحدد منطقة الدراسة بالحدود البحرية العراقية التي تشمل الساحل البحري والمياه الإقليمية العراقية التي تقع جنوب شرق العراق ضمن محافظة البصرة ، خريطة(١).

خريطة(١)

موقع الحدود البحرية العراقية الساحل البحري والمياه الإقليمية العراقية

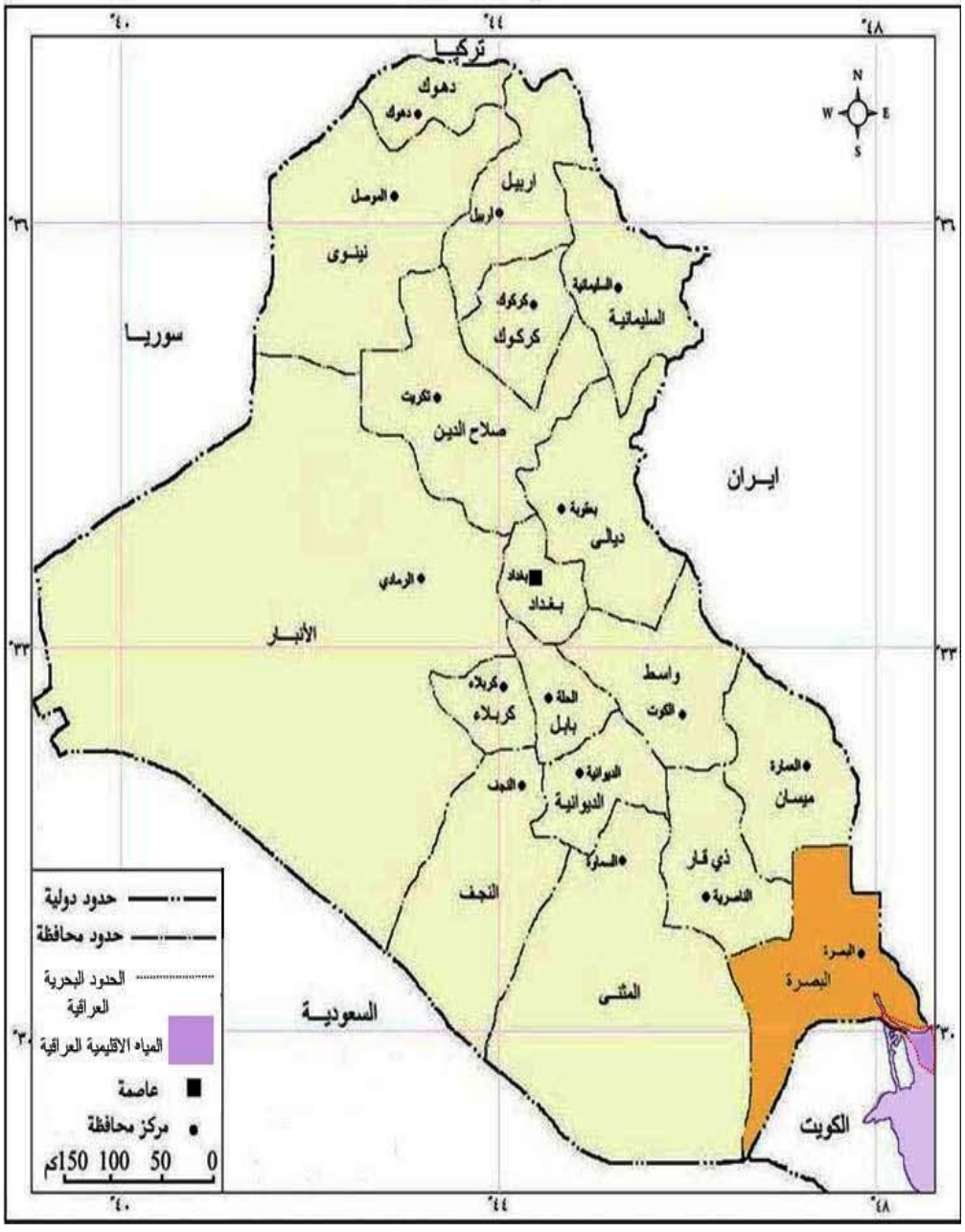

المصدر ، اعتماداً على ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة مقياس ١:٥٧٠٠٠٠٠، بغداد ، ٢٠٠٩

أولاً– مفهوم الحدود البحرية وتحديدها :

إنٍّ الحدود البحرية للدولة كانت محل اهتمام بالغ منذ القدم لأنها تتعرض لغزو الأساطيل البحرية من الجهات المعادية ، فلجات بعض الدول إلى ترك مناطق خالية من الاستيطان البشري ببن خط الساحل وداخل الدولة ، ولجأت بعضها إلى تحصين المدن والقرى القريبة من الساحل البحري بالقلاع والحصون ولكن مع تطور سلاح البحر تراجعت أهميتها ، وبرز الحديث عن الحدود السياسية داخل البحر ، وزادت أهميتها مع توافر الثروات الطبيعية وبذلك ارتبطت المياه الإقليمية بالأمن القومي .

والحدود البحرية هي التي تُحدد نطاقات الولاية البحريّة للدولة الساحلية، وتُسمّى الخطوط البحرية، وتتضمن خطوط الأساس، وحدود الحافة القارية، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والحدود البحرية تكون بين الدول ذات السواحل المتجاورة والمتقابلة وجميع الدول البحرية ، والهدف من رسمها تأمين حدود الدولة ، وفي حالة عدم توصل الدول الأطراف إلى اتفاق ثنائي لتحديدها ، فإنها تلجأ إلى التحكيم، أو إقامة منطقة محايدة تقتسم مواردها[١] ، والحدود البحرية بحسب قاموس مصطلحات القانون الدولي، هي الخطّ الذي يحدد بداية الأقاليم التي تعود لدولتين متجاورتين ونهايتها، وأكدت هذا التعريف محكمة التحكيم المكلفة بتحديد الحدود البحرية بين غينيا بيساو والسنغال، والتي قالت بأن الحدود البحريّة الدولية هي الخط الذي يتشكل من تتالي نقاط يعود لصلاحية دولة ما ، وهذا التحديد عادة يأتي نتيجة لمفاوضات بين الدول المعنيّة ، تخضع لأنظمة القانون الدوليّ للبحار (حسب اتّفاقيّة للأمم المتحدة سنة ١٩٨٢) ، وفي حال النزاع فإنّ تحديد الحدود يعود إلى محكمة تحكيم إذا قبل الأطراف المتنازعون بذلك، أو إلى محكمة قانون البحار، أو إلى محكمة العدل الدوليّة ، في حين إن مفهوم المنطقة الاقتصاديّة الخالصة كرس في الجزء الخامس من اتفاقية سنة ١٩٨٢ الخاصّة بقانون البحار، إلاّ أنّها لم تعرّفه بشكل محدّد وإنّما جاء التعريف بشكل غير مباشر عندما نصّت على أنّه يخضع لنظام قانوني خاص يختلف عن المياه الإقليميّة وأعالي البحار مع العلم أنّ مفهوم المنطقة الاقتصاديّة اكتسب على الصعيد العمليّ، وبين الدول قيمة عرفيّة كبيرة الأمر الذي أدّى إلى القبول به بين الدول ، وعمّمت مبادئه العامّة فلم يلق أيّ اعتراض على الصعيد الدوليّ[٢] .

وتخص الحدود البحرية الدول التي لها واجهات بحرية ، وتطل على البحر بدرجة أو بأخرى ، ووفقاً للقانون الدولي للبحار، يمكن التمييز بين ستة نطاقات مائية، الأول : المياه الداخلية ، وتقع بين الحدود البرية للدولة وخط الأساس(*) ، والثاني: المياه الإقليمية تمتد لمسافة (١٢ ميلاً بحرياً)(**) من خط الأساس ، والثالث: المنطقة المتاخمة ، وتكون ملاصقة للمياه الإقليمية تجاه البحر، لمسافة لا تزيد عن (١٢ ميلاً بحرياً) ، الرابع: المنطقة الاقتصادية ، وتقع وراء المياه الإقليمية (وهي التي تمثل الجزء الذي يمتد من البحر وراء الشاطئ والمياه الداخلية لأعالي البحار، وفي خط موازي للشاطئ المؤلف من اتصال آخر نقطة على طول الشاطئ التي تنحسر عنها المياه وقت الجزر ، وتعد صلة المياه الإقليمية بإقليم الدولة صلة وظيفية وثيقة وبذلك تكون منطقة لازمة لأمن إقليم الدولة والدفاع عنها والبحر الإقليمي يعد جزء من إقليم الدولة السياسي تغمره بالمياه وهو بذلك يخضع لسيادة الدولة الشاطئية الانفرادية الكاملة، فالدولة تباشر سيادتها علية وتتخذ كافة التدابير التي تضمن تطبيقها في هذا النطاق البحري الخاضع لسيادة هذه الدولة(٣) ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، تمتد لمسافة (٢٠٠ ميل بحرى) من خط الأساس، على أن لا يتجاوز عرضها (٣٥٠ ميلاً بحرياً)، الخامس: أعالي البحار ، وهي جميع أجزاء البحر التي لا تشملها المناطق السابقة، وتمارس الدول الساحلية كامل سيادة الدولة عل داخل حدودها البحرية، وهى جزء من أراضيها ، تستخدمها لكافة الأغراض المختلفة ، كالحماية والأمن والدفاع وممارسة الإشراف الگمرگي ، وتنظيم عمليات صيد الأسماك ، واستثمار الموارد المعدنية، ولأغراض الحجر الصحي، أما النطاقات الأخرى فليس للدول عليها سيادة كاملة ومطلقة ، فمثلاً لها حق الرقابة والإشراف على المنطقة المتاخمة ولها الحق في استغلال الموارد الطبيعية الحية وغير الحية، من المنطقة الاقتصادية والرصيف القاري، أي أن لها ولاية على هذه المناطق من وجهة نظر اقتصادية ، وفى المقابل على الدولة الالتزام بعدم الإخلال بالتوازن البيئي، واتخاذ التدابير الملائمة لرصد الملوثات، والتعاون مع المنظمات الدولية ومع الدول الأخرى ، لمنع الأضرار البيئية أو امتداد تأثيرها إلى الدول الأخرى أما أعالي البحار فهي مفتوحة لكل دول العالم من حيث الملاحة والصيد، والبحث العلمي، وتحليق الطائرات ، ووضع الكابلات ، وخطوط الأنابيب

وغير ذلك من الأمور، باعتبار أن أعالي البحار هى تراث مشترك للإنسانية جميعاً[٤]. وفيما عدا المياه الداخلية والإقليمية فإن ملكية البحار لا تعود لدولة ما من الناحية النظرية والعملية لاسيما أيام السلم أما في أوقات الحرب فإن حرية الملاحة التجارية والعسكرية تنعدم حتى بالنسبة للدول المحايدة ، إذ تصبح هذه الدول خاضعة لأوامر الدولتين المتخاصمتين، وبصورة خاصة لأوامر الدول التي تملك أسطولاً بحرياً قوياً[٥]. ولم تتمكن تلك الاتفاقية من توحيد المواقف الدولية لارتباطها بحقوق السيادة والمصالح والتنافس الدولي وبقي امتداد المياه الإقليمية يتراوح بين(٣-٢٠٠ ميل بحري)[٦].

والعراق من الدول التي أشارت في تصريحاتها الرسمية إلى الحدود البحرية والمياه الإقليمية ، وكان أولها في عام ١٩٥٦ وردت فيه إشارة إلى المياه الإقليمية دون أن يتم تحديد تلك المياه ، وأصدرت الحكومة مرسوماً آخر عام ١٩٥٨ أكدت فيه سيادة العراق الكاملة على البحر الإقليمي والفضاء الجوي الذي يعلوه وقاع البحر وما تحت القاع ودون أي إخلال بما يقرره القانون الدولي من قيود في هذه المنطقة ، ويُعد هذا المرسوم أول مرسوم عراقي يحدد عرض البحر الإقليمي العراقي (١٢ ميل بحري) ، وصدر بيان سابق عام ١٩٥٧ كشف فيه عن حرص الحكومة العراقية على استثمار ثرواتها الطبيعية إلى أقصى حد ممكن بالنظر لقناعتها بان قدراً لا يستهان به من تلك الموارد يكمن في قاع المنطقة البحرية ، وأن العراق وحده حق الولاية العامة على هذه الموارد للإشراف عليها واستثمارها كما أن له الحق بجميع التدابير اللازمة للكشف عنها بالطريقة التي يراها مناسبة ، وصدر قانون تحديد المياه العراقية الإقليمية رقم ٧١ في ١٩٥٨ الذي تضمن ست مواد جاء في المادة الأولى منه « يكون البحر الإقليمي للعراق والفضاء الجوي الذي فوقه وقاع البحر وما تحت القاع خاضعاً لسيادة الجمهورية العراقية» ، وتناولت المادة الثانية امتداد هذا البحر بنصها على أن « يمتد البحر الإقليمي العراقي مسافة أثني عشر ميلاً بحرياً باتجاه أعالي البحار مقاساً من أدنى حد لانحسار ماء البحر عن الساحل العراقي» ، وتحدثت المادة الثالثة عن حالة التداخل بين البحار الإقليمية مع الدول المجاورة للعراق أو المقابلة له فأوصت بالاتفاق ، وجاءت المادة الرابعة لتؤكد على حق العراق بالمنطقة المتاخمة والجرف القاري ولتؤكد

أيضاً عدم الإخلال بالبينات والإعلانات الرسمية التي سبق أن أصدرتها الحكومة ، وصدر قانون صيد الأحياء المائية وحمايتها رقم(٣٢) في عام ١٩٦٥ حددت بموجبه منطقة الصيد الخاصة بالمواطنين العراقيين فجعلتها (١٢ ميل بحري)[٧] .

ثم صدر أخيرا قانون الموانئ رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ الذي ألغى بيان ميناء البصرة لسنة ١٩١٩ حيث عرف المياه الداخلية العراقية بأنها «المياه المحددة بموجب القوانين العراقية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق العراق عليها» كما نصت المادة الثالثة منه على« تعين بقرار من مجلس الوزراء الحدود البرية والبحرية لكل ميناء أو مرفأ.....»[٨].

ثانياً- وصف وتحديد الحدود البحرية العراقية :

هناك اختلاف حول طول السواحل العراقية فتقدرها بعض المصادر بـ (٣٦ ميلاً بحرياً) أي (٦٧,٢٠٠ كم) ابتداء من ملتقى الحدود العراقية-الإيرانية عند مصب شط العرب جنوباً حتى نقطة التقاء الحدود العراقية-الكويتية في خور عبد الله في حين تؤكد مصادر أخرى أن المسافة لا تتجاوز عشرة أميال بحرية فقط ، وتشير مصادر مديرية الملاحة البحرية في الشركة العامة لموانئ العراق إلى أنٍّ أطوال السواحل العراقية من خط التالوك في شط العرب إلى خط التالوك في خور عبدالله تقدر بحوالي (٢٥ كم) وهو ساحل يطل مباشرة على البحر أما السواحل المتبقية فتقدر بحوالي (٨٠ كم) تمتد من رأس البيشة في الفاو حتى ميناء أم قصر العراقي[٩] ، واغلب المصادر تقدر طول السواحل البحرية العراقية (٥٨ كم) وكما نرى نحن ذلك ، وفي حالة قياسه على هذا الأساس بالنسبة لمساحة المجال البري فإن نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البري تبلغ (١ : ٧٥٣٥) وهذا يعني إن كل (١ كم) من الساحل يقابله (٧٥٣٥ كم) من المجال البري وبالتالي فإن الساحل البحري صغير مقارنة ببقية الدول ، أما المساحة الإجمالية للمجال البحري العراقي في حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة (٧٠٠ كم٢)، وان نسبة طول الشاطئ العراقي إلى مساحة المجال البحري يبلغ (١:١٢) أي إن كل (١ كم) من الشاطئ يقابله (١٢ كم) من المجال البحري وبذلك فان المجال البحري العراقي محدود المساحة مما يدل على محدودية درجة الانتفاع العراقي في مجالات الصيد والملاحة ، ويبلغ قيمة مؤشر البحرية(***) للعراق (٠,٠٠١٦) ، وهو قيمة

صغيرة للغاية مقارنة بالكويت وإيران التي يبلغ في كل منها (٢,٦١٣٤ ، ٢,٢١٤٤) على التوالي أي ضعف المؤشر العراقي بـ(٤٥٠ ، ٩٥ مرة) للكويت وإيران على التتابع (١٠) ، ينظر ، خريطة (٢) .

خريطة(٢) الحدود البحرية العراقية

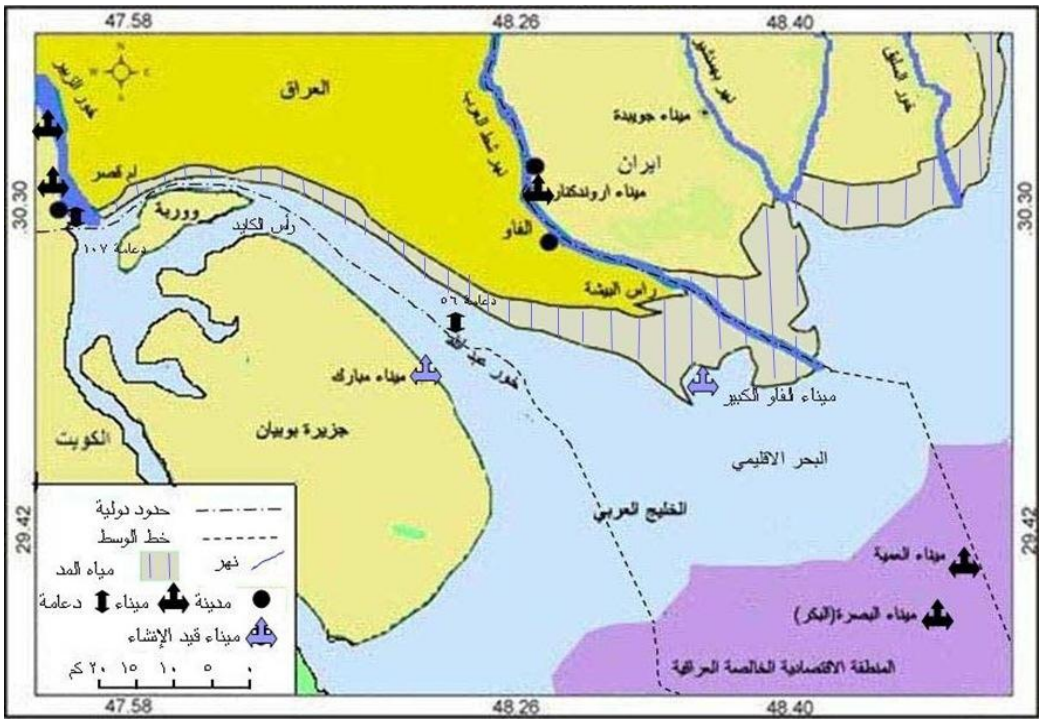

المصدر ، اعتماداً على ، ١- حسن خليل المحمود، خصائص الساحل العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦ ، ص١١٨

٢- ڤيان احمد محمد ، الأبعاد الجيوبولتيكية لميناء مبارك على العراق، مجلة كلية تربية بنات ، المجلد ٢٦، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٦٥

ويرسب شط العرب كميات من الطمى أمام الساحل العراقي ، وتعمل التيارات البحرية على توزيعها على مسافة بعيدة عن الساحل مما يؤدي إلى عدم وضوح خط الأساس الذي ينبغي قياس البحر الإقليمي العراقي منه ، فالساحل العراقي عبارة عن مسطحات مائية واسعة يصعب إقامة أية منشآت عليها ، وهذا أدى إلى عدم استغلالها في المجالات البحرية والاقتصادية لذلك تم الاتجاه إلى استغلال الممرات الملاحية في

خور عبد الله والعمية ، وقد اثرٍّ موقع العراق وطبيعة وشكل الساحل على وضع العراق القانوني كدولة بحرية حسب اتفاقية البحار عام ١٩٨٢ ، فموقعه على رأس الخليج وتقعر ساحله يجعل البحار الإقليمية وامتداها لكل من الكويت وإيران تتقاطع عند بحره الإقليمي بمنطقة ضيقة على شكل مثلث قاعدته ساحل العراق عند راس البيشة وجزء من خور عبد الله ورأسه في منطقة تبعد (٢٠,٢٠٠ كم) عن الساحل وفقا لاتفاقية قانون البحار الأمر الذي جعل المياه الإقليمية للعراق وإيران والكويت متداخلة لأنٍّ الجرف القاري متداخل[١١] . ويمكن تقسيم الحدود البحرية إلى :

١-الحدود البحرية العراقية-الكويتية :

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (٨٣٣) في ١٩٩٣/٥/٢٧ الذي شدٍّد فيه على ضمانة حرمة الحدود الدولية وفي سياق عمل لجنة تخطيط الحدود والنتائج التي توصلت إليها فيما يخص الحدود البحرية نلاحظ إنها نظرت إلى جميع الاتفاقيات والمراسلات والوثائق والخرائط التي تعالج موضوع الحدود البحرية بين عامي ١٩١٣ و ١٩٦٣ ومنها الخريطة التي أعدٍّها (دكسون) المعتمد السياسي البريطاني في الكويت في آب عام ١٩٣٥ والتي رسمت الحدود الشمالية للكويت كخط مستقيم بين الشرق والغرب من مركز الباطن إلى اللوحة وكخط آخر مستقيم من اللوحة إلى مكان التقاء خور الزبير وخور عبد الله وكذلك الخريطة التي اعدٍّها (دكسون) المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية في نيسان ١٩٣٩ التي أوضحت الحدود كخط يتتبع محور الباطن ومن ثم تمتد نحو الشرق إلى نقطة ميل واحد جنوب النخيل في سفوان وما بعدها في خط مستقيم إلى حيث التقاء محوري خور الزبير وخور عبد الله حتى عرض البحر(١٢) والحدود البحرية الجديدة تبدأ من منطقة أم قصر من الدعامة الحدودية المرقمة (١٠٧) بين (٥٧,٠,٢ ً ٤٧. ْ) شرقاً ، لغاية الإحداثيات(٥١,٠,٢ ً٢٩. ْ) شمالاً و(٢٤,٠,٨ ً٤٨. ْ) شرقاً بين العوامتين (١٢ و ١٤) في خور عبد الله[١٣] وبالرغم من أنٍّ مجلس الأمن الدولي ليس من اختصاصه التدخل في ترسيم الحدود البحرية فقد تم إصدار ذلك القرار وتمريره تحت الضغط وحالة الضعف السياسي الذي كان يمر به العراق آنذاك، خريطة(٢).

الحدود البحرية العراقية– الإيرانية :

يكون الوصف القانوني للحدود البحرية بين العراق وايران هو أن هناك نهر شط العرب الذي يصب في الخليج العربي وهو الأمر الذي عالجته المادة (١٣) من اتفاقية جنيف للبحر الإقليمي لسنة ١٩٨٥ ، إذ أشارت إلى انه في حالة وجود نهر يصب مباشرة في البحر فان بداية البحر الإقليمي تكوّن في مواجهة ذلك البحر خطا مستقيما يمر عبر فتحة النهر بين آخر نقطة من كل من ضفتيه تنحصر عنها المياه وقت الجزر كما أشارت له اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ في مادتها التاسعة التي نصت على«اذا كان هناك نهر يصب مباشرة في البحر يكون خط الأساس خطاً مستقيماً عبر مصب النهر بين نقطتين على حد أدنى الجزر على ضفتيه» فخط الأساس الذي يبدأ منه قياس البحر الإقليمي يكون خطاً مستقيماً من نقطتي أادنى الجزر على ضفتي النهر في نقاط التقائه بالبحر[١٤].

ثالثاً – خصائص منطقة الحدود البحرية :

١–الخصائص الطبيعية :

تؤثر البحار والمحيطات بشكل بالغ في قوة الدولة وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها على الخريطة السياسية ، فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة في هذا المجال مقارنة مع نظيرتها من الدول القارية ، وهذا ما أكده بعض أنصار المدارس (الجيوبولتيكية) المعاصرة إذ يجدون أن الصراع العالمي هو صراع مستقطب بين قوى البر وقوى البحر، أي أن البحار هي مجال التصادم بين القوى البرية والقوى البحرية وهذا ما تؤكده الاستراتيجيات الحديثة حول السيطرة على البحار لإحكام السيطرة والهيمنة عليها ، لذا فإن السيطرة على المياه تعتبر عائداً للدولة ، لأن هناك عوامل متعددة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تحد من أهمية الموقع البحري في أغلبها ما ينطبق على إطلالة العراق البحرية منها ، درجة صلاحية الساحل لإنشاء الموانئ والقواعد العسكرية والتجارية ، والظروف المناخية السائدة في تلك المنطقة ، وطول الساحل وصلاحيته ، ودرجة سهولة الاتصال بين الساحل والأقاليم الداخلية الأخرى ،

وغنى أو فقر هذا الظهير وطبيعة مياه البحر أو المحيط المجاور[١٥] . ومع ذلك فان الساحل البحري على الرغم من قصره فهو مهم للغاية ، لأنه المنفذ نحو العالم فضلاً عن أن طبيعة الساحل هي المعيار الذي يمكن من خلاله إظهار القيمة الفعلية لهذا الساحل، وعلى هذا فإن الجبهة البحرية لا تقاس أهميتها بطول الساحل بل بقيمتها المتعددة ، إذ أن طبيعة السواحل البحرية تختلف اختلافاً كبيراً في قيمة كل منها لذلك فإن العراق إذا ما أراد الوصول إلى منطقة البحر العربي مباشرة عن طريق المياه فيجب أن يضمن تأمين خطوط مواصلاته ، وبعبارة أخرى إن أي تهديد ضمن المسار الذي تمر به خطوط المواصلات البحرية يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي مما يتطلب حصول العراق على تسهيلات بحرية وهذا يعتمد على العلاقات مع الدول المطلة على الخليج ، وبذلك يصبح تأثير الموقع العراقي لا يعتمد على الحدود المباشرة لموقعه، وإنما عبر حدود دول أخرى مما يعطيه تأثيراً جيوستراتيجياً أوسع من مجاله الإقليمي

والساحل البحري يقصد به نطاق الاتصال بين اليابس والماء ، والساحل العراقي من نوع السواحل المحايدة والمركبة ، التي تكونت بفعل ترسيبات الأنهار عند مصباتها ، لاسيما نهر الكارون الذي تصل معظم الرواسب التي يحملها إلى الخليج، واليها يعزو نمو رأس الخليج ، وتقدم الساحل عنده في مياه الخليج ، أما رواسب دجلة والفرات فبعضها يترسب في الأهوار وبعضها يصل إلى مياه الخليج ، فضلاً عن الترسبات البحرية التي تأتي من مياه المد ، وترتب على ظاهرة الترسبات تغير أماكن الملاحة، وأماكن رسو السفن، إذ يظهر من ذلك نقص عمق المياه الإقليمية المجاورة ، ويتميز الساحل العراقي على الخليج بامتداده على شكل خور ضحل من أخوار الخليج، وبذلك اصبح هذا الساحل لا يقابله من مياه الخليج سوى شريط مائي يتراوح عرضه (٢ ميل بحري) (٣,٧٠٤ كم) في المنطقة المحصورة بين جزيرة وربة والساحل العراقي، وبين (١٠ ميل بحري) (١٨,٥٢ كم) في المنطقة المحصورة بين راس الكايد وراس البيشة وهذا الشريط هو خور عبدالله الذي تحدد فيه الحركة بقناة ضيقة تعد من القنوات الملاحية التي تحتاج إلى حذر شديد ودقة عالية في السير والحركة خلالها من القطع البحرية ، لذلك فان هذا الساحل بظروفه العامة لا يكون قاعدة لنشاط بحري مرموق ،

وتحددت قيمته البحرية بموانئ معينة تعاني من عيوب نتيجة موقعها كميناء الفاو الذي يقع في مصب شط العرب بعمق (١٠م) [١٦] .

إن خط الساحل تعرض لعمليات ترسبٍ بمعدل (٤٥٠ م) خلال ٤٠ سنة (١١ م/سنة) بينما الساحل الكويتي تراجع بحدود (٢٦٠-٣٠٠ م) وبمعدل (٢٨٠م) أي (٧م/سنة) ، ويعاني خط الأساس العراقي من عمليات تعرية أو تراجع بحدود (٢٠٠-٤٨٠م) خلال ٤٠ مليون سنة أي (٨,٥م/سنة) وتمثل هذه المناطق المواقع الأساس التي جرى تصميم ميناء الفاو العراقي والمبارك الكويتي فيها مما جُعل هذه المناطق المهمة في تناقص واضمحلال مع مرور الزمن إذ قدرت بحدود(١٧ كم٢) من الأراضي المتآكلة المفقودة خلال (٤٠ سنة) بينُما عمليات الترسيبٌ أضافت لها(٣ كم٢) فقط[١٧]، ولا يفصل الساحل البحري عن الخليج سوى سدة اصطناعية تقف عندها المياه البحرية في اعلى مد، إذ تمتد منطقة السباخ الساحلية بمعدل (٢٧ كم) نحو الشمال ، وبمساحة تقدر بحوالي (٧٣٦ كم٢) ، وفلكياً يقع الساحل العراقي بين دائرتي عرض(٤٩ َ. ٢٩ ْ) و (٥ َ. ٣٠ ْ) شمالاً ، وقوسي طول (١ َ.٤٨ ْ) و (٤٤ َ. ٤٨ ْ) شرقاً ، خريطة(٢) ، أما الشريط الساحلي فهو عبارة عن مسطحات مدية تمتد من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي ، بين الضفة اليمنى الغربية لشط العرب شرقاً ، ومدخل خور الزبير غرباً، ويبلغ أكبر اتساع لمسطحات المد قرب مصب شط العرب (١٥٠٠٠م) . في حين يكون اقل اتساع لها قرب مدخل خور الزبير لأقل من (١٠٠ م) تقريباً [١٨] .

والسهل الفيضي الساحلي يمثل من الناحية الجيومرفولوجية مسطحات مدية فيضية واسعة تتخللها تضاريس واطئة تحوي رواسب فيضية مندمجة مع رواسب دلتاوية متأثرة إلى حد ما بتسرب وترشيح المياه المدية المالحة من الخليج ، وتتراوح مناسيبها بين (٠,٥-٠ م) عند الفاو ، وتنحدر بشكل حاد عند رأس الخليج لتصل إلى(٣٥-٣٥٠ سم/كم)(١٩) ، أما خور العمية فتتراوح أعماقه بين(٩-١٥,٥ م) ويتكون من ثلاثة جزر .، ويتراوح العمق عند مدخل الخور بين (١٧-٢٢,٣ م) ، وتصل أعماق المياه في ميناء البصرة(البكر) إلى(٣٠ م)[٢٠] .

إن ضحالة المياه في الساحل العراقي، دفع الجهات المعنية إلى إنشاء موانئ اصطناعية في جهات بعيدة عن اليابس ، كميناء العمية ، وميناء البصرة (البكر سابقاً)، مما كلف الحكومة مبالغ طائلة ، تتمثل في نصب منصات التحميل في عرض البحر، ومد الأنابيب من المحطات الرئيسة إلى هذه المنصات ، وأدت طبيعة الساحل وظهيره إلى عدم قيام موانئ بحرية ، أو تجمعات سكانية أو منشآت اقتصادية، أو حتى مراكز امنيه لمراقبة الساحل مما يسهل من عمليات التسلل والتهريب. كما أثرٌ انتشار السباخ الساحلية على قلة الحياة النباتية والحيوانية التي تقتصر على بعض الهائمات والطحالب ، والأصداف البحرية والقواقع. وتؤثر مجموعة من الخصائص البحرية في الجزء الشمالي الغربي من الخليج ، سيما مصب نهر شط العرب وخور عبد الله ، ومن أهمها تكرار المد والجزر وسرع التيارات واتجاهاتها وارتفاع الأمواج، فضلاً عن تأثير الجريان النهري، التي عملت على تكوين المظاهر الارسابية في فترات سابقة، وبالتالي تحديد مورفولوجية المنطقة ، والتي انعكست على ظروف الساحل واستثماراته وحمايته.

٢-الخصائص البشرية :

من الناحية السكانية فان الحدود البحرية خالية من السكان ، لعدم ملائمة الشريط الساحلي للاستيطان لتربته الرخوة وانتشار المستنقعات الملحية ، عدا مدينة أم قصر التي تقع في الطرف الغربي من بداية الحدود البحرية .

وأم قصر لم تكن مأهولة بالسكان قبل إنشاء الميناء إلا أن مهنة صيد الأسماك كانت السمة البارزة فيها وكان أسمها آنذاك الصابرية ثم غير إلى اسمها الحالي على اثر العلامة الفارقة التي كان يلاحظها صيادو الأسماك أثناء مرور مراكب صيدهم عند سواحلها وهو بناء اصطلحوا على تسميته بالقصر، وهي ذات مناخ صحراوي تعتدل فيه درجات الحرارة شتاءاً وترتفع في فصل الصيف حتى تصل إلى (٥٠ مْ) في وقت الذروة نهارا في شهر تموز ، تتميز بكونها ذات تضاريس سهلية وتربة رملية ، كما وتفتقر إلى مرور الأنهار في أراضيها. وتبلغ مساحة التصميم الأساس للمدينة(٢٣ كم٢)(٢١)، ويبلغ عدد سكانها (٤٦٥٣٤ نسمة)، منهم (٢٣٣٦٠ نسمه) ذكور، و(٢٣١٨٣ نسمة) من الإناث ، ويشكلون نسبة (١,٧%) من مجموع سكان محافظة البصرة الذي يبلغ

(٢٧٤٤٧٥٨ نسمة) وفق تقديرات عام ٢٠١٤(٢٢) ، مما يعكس فقر الساحل البحري بالسكان .

أما من الناحية الاقتصادية ، على الرغم من أن البيئات الساحلية تمد السكان بموارد اقتصادية وحيوية كبيرة ، والسواحل أساس الثروة في كثير من الدول ويعتمد عليها السكان، إلا أن الساحل العراقي محدود بإمكانياته الاقتصادية بسبب الخصائص الطبيعية التي تتمثل بظروف الموقع البحري الضيق من جهة والطبيعية الترسيبية المتمثلة بالساحل الطموي الضحل شكلت صعوبة أمام إنشاء موانئ بحرية، أما الزراعة فقد أثرت ظروف الجفاف ونشاط التبخر ، وطغيان مياه المد المالحة على انعدام هذا النشاط ، في الوقت الذي اقتصر التفكير بإقامة مشاريع الاستزراع السمكي على مساحات محدودة قرب ام قصر ومدخل شط العرب ، وتتوافر كميات معقولة من الثروة السمكية في المياه الإقليمية ، إلا أن التلوث وقلة الأعماق يحول دون الاستثمار الأمثل.

بقي الساحل العراقي مهمشاً لمدة طويلة بسبب الحروب المتكررة سيما خلال العشرين سنة الأخيرة من العام الماضي التي أدت إلى ترك بصماتها على منطقة الساحل ، إذ عملت الحروب التي مر بها العراق وما صاحبها من إهمال ومخلفات للحروب في تدمير أجزاء واسعة من البيئة الساحلية ، كما أدت إلى توقف معظم الاستثمارات الساحلية. وعلى الرغم من ذلك يتميز العراق بوضع ساحلي خاص على الخليج فتوجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ توجه سلمي دفاعي لا يحتاج من قوته البحرية إلا الدفاع عن مياهه الإقليمية والتي زادت من الدور السياسي للعراق في العلاقات الدولية، فوجود ساحل بحري على الخليج العربي أهمية خاصة للعراق في ضوء حاجاته المتزايدة للاستثمار في مجالات النقل البحري وتصدير النفط والصيد والصناعات البحرية ، وفي مجال تعزيز الأمن الوطني وإن استثمار الساحل البحري يمثل القاعدة المهمة التي تستند إليها النشاطات الاقتصادية والأمنية للعراق ، ويأتي في مقدمة تلك الاستثمارات مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يُعدٌ من المشاريع الاستراتيجية في العراق ، ومن أهم النشاطات الاقتصادية :

أ- النقل البحري : يعود هذا النشاط إلى زمن بعيد ، وعلى الرغم من أهمية الساحل العراقي للملاحة ، إلاَ إن أجزاء واسعة غير مستثمرة بسبب الصعوبات الطبيعية، لذا يقتصر هذا النشاط على مدخل نهر شط العرب ، ومدخل خور الزبير ، ومنتصف خور عبد الله ، إذ يقع ميناء أم قصر الحالي وميناء الفاو الكبير مستقبلاً على حافة الساحل البحري ، وميناءي العمية في المياه الإقليمية العراقية . وتحدث عمليات التسلل والتهريب عبر تلك الموانئ بشكل متكرر لضعف سيطرة الأجهزة الأمنية وقلة التعاون بين الكويت وإيران .

٢- الصيد البحري : وهو من النشاطات المهمة في المياه الإقليمية العراقية ، وكثيراً ما يتم دخول الصيادين الإيرانيين والكويتيين للمياه الإقليمية العراقية ، وابتعاد الصيادين العراقيين عن المياه الإقليمية العراقية لشراء الأسماك ، ووفرتها ، وتعدد أنواعها مما يسبب كثير من حالات التوتر في العلاقات السياسية واعتقال الصيادين ، وتتم في عمليات تهريب النفط والبضائع من خلال سفن الصيادين .

٣-استثمار الأملاح : ينتج عن عمليات حجز المياه البحرية عبر القنوات التي تخترق الساحل في المنخفضات الواقعة خلف الساحل(السباخ الساحلية) إنتاج مئات الأطنان من الأملاح ، التي من الممكن استثمارها في إنتاج ملح الطعام ، فضلاً عن قيام مشروع كبير لتصنيع بعض المواد المعدنية من أوكسيد المغنيسيوم على الساحل العراقي(موقع المملحة) ، كما يمكن استخدام الأطيان في مسطحات المد في عمليات الردم والطمر لأجزاء واسعة من المنطقة الممتدة خلف الساحل ، كما توجد مجموعة من المعادن في الساحل العراقي بنسب متفاوتة إلاَ إنها غير ذات أهمية ، وتترسب معظم المعادن في ضمن المياه الهادئة، بتأثير ضحالة المياه، وظاهرة المد والجزر وجريان الأنهار، فضلاً عن الترسيب الحياتي لمياه البحار والغبار المنقول ومن الممكن استخدام الصلصال في التقليل من عسرة المياه (طين الخاوة)(٢٣) .

٤- استثمار ظاهرة المد والجزر والاستزراع السمكي : هنالك إمكانية استثمار فترة المد والجزر الذي يمثل الفرق بين أعلى مد وأوطأ جزر في توليد الطاقة الكهربائية، والذي يصل في بعض المواقع القريبة من مدخل خور الزبير إلى (٤ – ٥ متر) ، وبنسبة

(٢١%) من أيام السنة مع وجود شكل ومساحة جيدة في هذا الموقع، وعند استثمارها فمن الممكن إنتاج ما يعادل(١٥,٥ %) من استهلاك محافظة البصرة في حالة استخدام حوض مدخل خور الزبير من جهة واحدة (جهة المد أو الجزر)، وهي الطريقة الأقل كلفة ، هناك إمكانية لقيام أحواض تربية الأسماك والروبيان كما هو الحال في كثير من دول العالم ودول الجوار(٢٣) .

٦- الاستثمار السياحي : إن الإهمال الكبير للساحل العراقي والصعوبات الطبيعية والبعد عن التجمعات السكانية عوامل شاركت في تخلف الجانب السياحي ، وعند التفكير في استثماره سياحيا تظهر معوقات كثيرة ، من أهمها الظروف الطبيعية منها: ارتفاع نسبة الرطوبة ، وانعدام النبات الطبيعي ، وطبيعة التربة الرخوة التي يصعب عليها بناء الإنشاءات العمرانية ، ويمكن استثمارها سياحياً عبر تنشيط حركة الزوارق وإقامة الموانئ الجديدة على طول الساحل العراقي ، وإنشاء مجمعات سياحية .

رابعاً-التحديات الأمنية للحدود البحرية وسبل مكافحتها :

من أجل تكريس الأمن ، ومراقبة حركة الملاحة في منطقة الحدود البحرية منح القانون الدولي الدولة الساحلية حق مراقبة حركة الملاحة في نطاق حدودها البحرية ، إذ نصت المادة (٨) من اتفاقية الأمم المتحدة على حق الدولة الساحلية في تنفيذ قوانينها المحلية على مياهها الداخلية ، وبموجب المادة (١٨) من قانون البحار الدولي: إعطاء حق المرور البريء للسفن بما في ذلك السفن الحربية في المياه الإقليمية للدولة الساحلية عدا الأنشطة التالية التي نصت عليها المادة [١٩] من نفس القانون وهي : العمليات الحربية ، استخدام الطيران ، عمل المسوحات ، وجمع البيانات الاستخبارية ، صيد الأسماك، التلوث ، والتهريب، ووفقا للمادة (٢٧) من نفس القانون أعلاه : يجوز للدولة الساحلية فرض قوانينها ولوائحها التشريعية على السفن الأجنبية (عدا الحربية) .. كما ليس لها سلطة قانونية لتوقيع العقوبات على السفن ، إلا في حالات محددة (٢٤) ومن أبرز التحديات التي تواجة حدودنا البحرية تتمثل بالمظاهر التالية :

١- عمليات التسلل :

المتسلل هو الشخص الذى يحاول الدخول أو الخروج عبر الحدود بطرق غير مشروعة لهدف معين في نفسه يرغب تحقيقه ، وتتم أكثر عمليات التسلل عبر المنافذ البرية والبحرية من قبل أفراد بالتحايل للدخول أو المغادرة عبر المنفذ بأي طريقة مخالفة للقوانين وذلك باستغلال الثغرات الأمنية ، ومعظم هؤلاء قد يكونون من المعارضين السياسيين، أو من الممنوعين من السفر أو الفارين من العدالة ومرتكبي الجرائم ، فضلاً عن المهاجرين لأسباب اقتصادية أو إنسانية لعدم توافر الاستقرار الأمني في الدولة مما يشكل تحدياً لرجال الأمن ، وتكثر عمليات التسلل من الخارج إلى الداخل من الدول الفقيرة سيما من شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا طلباً للعمل ، ويأتي بهم أشخاص عبر مكاتب غير مجازة ، ويترتب على عمليات التسلل العديد من الآثار السلبية الأمنية إذ إن بعض المتسللين قد يرتكبون الجرائم الجنائية ، ويؤدي وجودهم إلى ارتفاع في إيجارات المساكن واستهلاك للموارد والمرافق الاقتصادية والاجتماعية والتأثير على ثقافة المجتمع واحتمال نقل الأمراض وممارسة أعمال مخلة بالآداب فضلاً عن انهم مجهولو الهوية لدى أجهزة الأمن ، ونظرا لانفتاح المياه الإقليمية العراقية عبر الخليج الذي يتصل ببحر عمان ثم بالمحيط الهندي ، يسهل معه عملية التسلل إلى داخل العراق، وبعض عمليات التسلل يقوم بها صيادو الأسماك لغرض الصيد داخل المياه الإقليمية.

٢- التهريب :

يتم التهريب عبر البحر باستخدام مختلف الحيل والطرق ، مما يشكل تحدياً حقيقاً للأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البحرية وفي عرض المياه الإقليمية ، وينشط إلى الدول لأهداف مختلفة قد تكون اقتصادية وخاصة للأفراد الذين يسعون للربح المادي بطرق غير مشروعه وكذلك المنظمات والجماعات المتخصصة في هذه العمليات ، وقد يكون التهريب مدعوماً من جماعات الجريمة المنظمة أو بعض الدول إذا كان ذلك يخدم أهدافاً سياسية أو اجتماعية ، وتنشط عمليات تهريب النفط عبر نهر شط العرب ثم إلى المياه الإقليمية العراقية عبر زوارق تنقله في مياه الخليج ، وكذلك تهريب المخدرات والخمور والأسلحة ، والسلع التي يتباين ثمنها .

نشطت تجارة التهريب بين العراق والكويت في الثلاثينيات من القرن العشرين، وتعود أسبابها إلى الفرق الكبير بالرسوم الگمركية بين الدولتين ، ففي الكويت لا تتجاوز (٤%) بينما تصل في العراق إلى(١٠٠%) مما شجع على ازدياد عمليات التهريب ، وكذلك عدم وجود قيود على تجارة الصادرات والواردات الكويتية، لسيما وإنٍّ الكويت كانت منذ نشأتها ولاتزال تتبع مبدأ التجارة الحرة على خلاف العراق مما أوجد نمطين اقتصاديين متباينين فكان ذلك التباين يشجع على انتقال البضائع بين الكويت والعراق[٢٥]

أ- تهريب المخدرات: إن التهريب بطريق البحر هي أكثر طرق التهريب أمناً، وتستخدم لنقل شحنات المخدرات الضخمة من الأقاليم التي تربطها خطوط ملاحية، وقد يكون التهريب باستخدام مراكب نقل البضائع عن طريق إخفاء المخدرات، داخل طرود مشحونة من دولة إلى دولة بأسماء أشخاص لا يرقى الشك إليهم ، أو بعض الهيئات التي تتمتع بحصانات خاصة أو باستخدام بعض الحيل للهروب من التفتيش الگمرگي عند التخليص على هذه البضائع كما يمكن إخفاء المواد المخدرة في أماكن سرية داخل وسائل المواصلات المختلفة التي يتم شحنها من دولة الإنتاج إلى دولة الاستهلاك ، أو داخل الآلات الصناعية ، أو وسائل الصناعة المختلفة أو يتم التهريب بواسطة أفراد طاقم السفينة على أجسامهم أو في أماكن سرية ضمن آلات السفينة والظاهرة الجديدة هي استخدام سفن أعالي البحار في تهريب كثير من المخدرات ، وتستخدم العصابات المنظمة السفن الخاصة في نقل الشحنات الكبيرة ، وفي غالبية عمليات النقل البحرية يتم النقل بسرية مطلقة، ويتم تغليف المخدرات جيداً بأكياس من البلاستيك، أو النايلون، وتوضع داخل إطارات من المطاط حتى لا ينفذ إليها الماء أثناء عمليات النقل أو التفريغ[٢٦] .

ب- تهريب الأسلحة : تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدولة سيما إذا كانت موجهة لتغذية الأعمال الإرهابية من جهات خارجية تدعم الإرهابيين سواء كانت أفراداً أو جماعات ودول بهدف تحقيق أهداف قد تكون ذات طابع امني أو سياسي أو اقتصادي لتحقيق ربحاً مادياً بطريقة غير مشروعه ، ويتم تهريبها مع البضائع على ظهر السفن وفي

الحاويات وتمر دون أن تلاحظ مما يشكل تحدياً خطيراً ، وقد يكون هناك من يسهل عمليات العبور ، وتهرب الأسلحة عبر مناطق المستنقعات الشمالية للساحل العراقي وعبر البحر .

ج- تهريب العملات : يتم تهريبها عن طريق المسافرين والصيادين في حقائبهم أو أمتعتهم أو ملابسهم . إذ برزت ظاهرة تهريب العملة من العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ويبدو أن هذه الظاهرة كانت مستشرية منذ أن شرع البنك المركزي العراقي باعتماد مزاد بيع العملة الأجنبية فعند تنظيم مزاد العملة أصبح هناك مجال لشراء العملة بأسعار مناسبة قياسا إلى دول الجوار مما شجع الكثير على الولوج بدخول سوق بيع وشراء العملة الأجنبية لاسيما الدولار الأمريكي وقد كانت عمليات التهريب تتم بصورة هادئة على ما يبدو إذ إن مبيعات العملة الصعبة كانت قد بلغت حدود (٨٠-١٢٠ مليون دولار) يومياً ، وارتفع الطلب في الآونة الأخيرة إلى حدود (٣٠٠٠ مليون دولار) يومياً بسبب فرض العقوبات على إيران وتصاعد الأحداث في سوريا[٢٧] .

د- التهريب الگمرگي: ويشكل ذلك تحدياً أمنياً كبيراً إذ تنعكس أثاره على رخاء المواطن وعلى الوضع الاقتصادي المحلى، وتتعدد دوافعه منها الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية . ويترتب عليه العديد من الآثار السلبية ، في مقدمتها خسارة الدولة مورداً هاماً من الموارد المالية التي تستعين بها في مواجهة أعبائها ، واهتزاز القدرات الاقتصادية للدولة ، ومن أهمها تهريب المعادن الثمينة والعملة ، الذي يترتب علية زعزعة الثقة بالعملة المحلية من جراء تهريب العملة المزيفة ، وتهديد فئات مهمة من الأيدي العاملة ، مما يؤثر على خطط الدولة بالبناء والتعمير، والضغط سياسياً على الحكومة في بعض الأمور، إذ يكون من ضمن أهداف الدولة في منع دخول بعض البضائع هدف سياسي تسعي الدولة إلى تحقيقه في علاقاتها الخارجية ، وتحد عمليات التهريب من درجة نجاحها في تحقيق هذا الهدف[٢٨] ، وتشمل عمليات التهريب المواد الخطرة والمشعة والمعادن الثمينة ، والخمور ، والسكائر ، والحيوانات كالأغنام ، والأسماك . كما يتم تهريب البضائع المقلدة إلى الداخل الآمر الذي يشكل تهديداً للمنتجات الوطنية أو تلك المستوردة من مصادر بطرق غير شرعية الآمر الذي يضر

بصحة المواطن لاسيما في الأدوية والمنتجات الغذائية والاقتصاد الوطني والمنتجات المحلية ..

د- تهريب المخدرات : يتم تهريبها عبر الموانئ البحرية وعبر بعض المسافرين وكذلك سفن الصيادين وبآتي معظمها من جنوب شرق آسيا ، والهند ، وإيران ، ويتم تبادلها في المياه الإقليمية ، وفي عرض البحر .

٣-التهديدات الأمنية والعسكرية :

وتشمل التهديدات ذات الطبيعية غير التقليدية كتلك الناتجة عن التهديدات الإرهابية ، إذ شهدت العديد من الدول تهديدات إرهابية عبر الحدود من منظمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة ، وداعش الإرهابي مما أضاف لقوات أمن الحدود البحرية أعباء جديدة في ترقب وصولهم ومراقبة تحركاتهم في منطقة الحدود البحرية والتصدي لهم بقوات خاصة مثل مجموعات الاقتحام المدربة لمثل هذه الحالات ويتمثل التهديد هنا في حالة الاعتداء على السفن العابرة من قبل القراصنة والإرهابين، أو عند محاولات التسلل إلى الساحل لتنفيذ أعمال إرهابية ضد المنشآت الاستراتيجية للدولة الواقعة على الشواطئ مثل: الموانئ ، والقواعد البحرية، والمنشآت الاقتصادية ، وتكرير النفط وتصديره ، وغيرها من المنشآت أما التهديدات العسكرية فهي ترتبط بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة ، من حيث نزاعات على الحدود ، ووجود صراع قائم أو محتمل . وغالبا ما تقوم أجهزة الأمن في منطقة الحدود البحرية بالإنذار المبكر عند رصد أي نشاطات معادية على الحدود البحرية ، حيث تقوم في هذه الحالة القوات المسلحة بدورها[٢٩].

ولتعزيز الجانب الأمني عملت قيادة القوة البحرية على تفعيل السيطرة البحرية المطلة على الخليج ونقل موقعها إلى رأس البيشة للسيطرة على مدخل شط العرب بشكل جيد لمنع تسلل الإرهابيين[٣٠] . ولتأمين تلك الحدود البحرية العراقية يمكن اتباع الإجراءات الأتية :

١- عمليات التسلل: نصب الكاميرات وزيادة عدد النقاط الأمنية عند الساحل، والمراقبة الجوية ، وتكثيف الدوريات في المياه الإقليمية ، ومنح التسهيلات لإصدارات جواز السفر والتقليل من قوانين منع السفر والإقامة.

٢- التهريب الگمرگي: التنسيق بين الشرطة وموظفي الگمارك ، وإنشاء جهاز إداري لتبادل المعلومات الخاصة بهذه الجرائم ، وإحكام الرقابة الأمنية على المنافذ الگمرگية ، واستخدام الأجهزة والمعدات الحديثة في ميناء ام قصر والموانئ الأخرى.

٣- تهريب المخدرات : استخدام الوسائل الحديثة كالاستشعار عن بعد باستخدام طائرات خاصة ، وأجهزة الرادار، ووسائل الرؤية الليلية، وأجهزة الكشف بالأشعة تحت الحمراء ، واستخدام الكلاب البوليسية الكاشفة عن المخدرات، واستخدام وسائل الاتصالات الحديثة التي تمكن من استخدام المعدات والزوارق البحرية، وتوفير الأسلحة الشخصية التي تمكن رجال المكافحة من السيطرة على الموقف،

٤- عمليات التهريب الأخرى: وتتم بفحص وتفتيش الأشخاص القادمين والمغادرين وأمتعتهم وحقائبهم، ودقة فحص وتفتيش البواخر، وزوارق الصيادين باستخدام الأجهزة الحديثة، وجمع المعلومات وإجراء التحريات عن عصابات التهريب المنظمة، وتجنيد المصادر السرية النشطة في أوساط محترفي الأنشطة التهريبية المختلفة ، وتبادل المعلومات بين الموانئ المختلفة، وبينها وبين أجهزة المكافحة الأخرى، والسيطرة الكاملة على المياه الإقليمية والساحل البحري ، وتحقيق حالة الاشتباه من خلال المناقشة الجادة ومراجعة الوثائق والمستندات وجوازات السفر لمعرفة السن، الجنسية، المهنة، سبب القدوم أو المغادرة، جهة القدوم ، التردد في البلاد وعلى دولة أخرى عدة مرات لاسيما الدول المشهور عنها تصدير المواد المخدرة في حالة تهريب المخدرات، والتي تشتهر بمساندة الجماعات المتطرفة في مجال مكافحة تهريب السلاح. هذا بجانب فحص المتعلقات الشخصية من الأوراق والمستندات وجميع الأشياء التي يمكن عن طريقها تحديد شخصية الراكب وعلاقاته ووسطه الاجتماعي والوظيفي والمهني وظروفه المادية وأصدقائه .

٥- تتمثل المهمات البيئية لأجهزة تأمين الحدود البحرية في الإنذار المبكر أثناء حدوث الكوارث البيئية مثل انتشار بقع الزيت وتحديد مواقعها ، واستخدام الصيادين للوسائل غير المشروعة في الصيد، ومنع البواخر والزوارق الصغيرة من إلقاء فضلاتها في البحر أو على الساحل .

وهنا تأتي أهمية التأكيد على أن دور أجهزة تأمين الحدود في مواجهة القضايا المخلة بأمن الدولة يتم من خلال منهجين متكاملين، الأول، وقائي: ويتمثل في

إجراءات المنع أو التقليل من الجرائم عن طريق التحري والمراقبة وزراعة المصادر في الدولة وجمع المعلومات بالوسائل الفنية وكذلك التوعية الأمنية من جرائم أمن الدولة وتعليم الجمهور وسائل الأمن الذاتي كما هو الحال في الدول المتقدمة ورفع مستوى التدريب لرجال الأمن ورفع الروح المعنوية لديهم عن طريق تقرير الحوافز المادية والمعنوية والثاني، العلاجي: ويتمثل في ضبط العمليات المخلة بأمن الدولة ، ويعتمد نجاح العمل الأمني على مدى قدرة الأجهزة الأمنية المختصة على جمع المعلومات الصحيحة ومن ثم تحليلها والتنبؤ بنتائجها واتخاذ إجراءات المنع والسيطرة ، وفي الظروف الاستثنائية يتم تأمين الحدود البحرية عند تعرض الدولة للعدوان الخارجي ، بتأمين القوات البحرية الكافية لمواجهه التهديدات من قبل القوى العظمى التي تتمركز أساطيلها في الخليج ، واحتمال تجدد النزاعات العسكرية بين الأطراف المختلفة في المنطقة وتأثر العراق بها .

الاستنتاجات :

يتبين من الدراسة الحالية أهمية الحدود البحرية العراقية في تحقيق الأمن القومي للدولة على الرغم من محدودية تلك الحدود واقتصارها على ساحل صغير ومياه إقليمية ذات مساحة صغيرة تتطلب حمايتها من عمليات تسلل الأشخاص وتهريب البضائع والمخدرات والنفط ، فضلاً عن حمايتها في حال نشوب نزاع عسكري في المنطقة ، ولذلك نقترح ما يأتي :

١ -زيادة حجم القوات البحرية ، وتزويدها بالمعدات والوسائل الحديثة وتدريبها على مواجهه عمليات التسلل والتهريب والاستعداد لأي طارئ .

٢ -تزويد خفر السواحل بالأجهزة التي تمتاز بخفة الحركة والقدرة على عبور الأرض الهشة وتجهيزها بالمعدات الحديثة، مثل وسائل الانتقال الأرضية والجوية والبحرية ووسائل كشف الاختراق والتجسس ووسائل التصوير والرؤية الليلية .

٣ -ضرورة التعاون بين العراق وايران والكويت وربط تلك الدول بمنظومة امنيه بحرية مشتركة ، ونظام لتبادل المعلومات ، وتسليم المطلوبين .

٤ -إنشاء مركز بحثي متخصص بالقضايا الأمنية البحرية على غرار مركز علوم البحار للقضايا العلمية .

٥ -منع الصيادين غير المسجلين في جمعية الصيادين العراقية من العمل في السواحل والمياه الإقليمية .

الهوامش :

(١) ماهر حمدي عيش ، الجغرافية السياسية ، دار الوثائق المصرية ، شبين الكوم ، مصر ، ٢٠٠٥، ص ١٠٧ .

(٢) موقع المعرفة ، حدود بحرية ، http://www.marefa.org/index.php/

***-خط الأساس خط وهمي يحتسب من آخر نقطة تنحسر عنها المياه وقت الجزر بالنسبة للشواطئ الطبيعية ليفصل بين ما يُعد مياه داخلية وما يُعد بحراً إقليمي ليشكل بذلك نقطة مزدوجة فمنها يبتدأ البحر الإقليمي وفيها تنتهي المياه الداخلية ، وإن احتساب خط الأساس بإتباع حدود أدنى الجزر البحري عمى امتداد الخطوط الخارجية لساحل الدولة قد أستقر بوصفه قاعدة عرفية من قواعد القانون الدولي العرفي /المصدر (محمد ثامر السعدون ، خط الأساس العراقي ص ١٨٧،).**

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=45319

****- الميل البحري = (١٨٦٩م)**

(٣) ڤيان احمد محمد ، الأبعاد الجيوبولتيكية لميناء مبارك على العراق ، مجلة كلية تربية بنات ، مجلد ٢٦، جامعة بغداد ، ٢٠١٥، ص١٦٤ .

(٤)عبد الرحمن العنزي ، أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة ، الملتقي العلمي حول قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن خلال الفترة ، الرياض ، من ٦-٢٠١٢/٣/٨ ، ص٢ .

(٥)أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة مهام حرس الحدود في الدول العربية، الرياض، ١٤ /٦-١٩٩٩، ص ٢٩ .

(٦)عدنان السيد حسين ، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٥٧ .

(٧)محمد ثامر السعدون ، خط الأساس العراقي ، مصدر سابق ، ص١٩٧- ١٩٩.

(٨) محمد ثامر السعدون ، الحدود البحرية العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص١١٤ .

(٩) محمد ثامر السعدون ، المصدر نفسه ، ص١١٥ .

***- مؤشر البحرية =المجال البحري لكل كم من الساحل البري لكل كم من الساحل، المصدر، ينظر (ڤيان احمد محمد ، مصدر سابق ، ص ١٦١) .

(١٠) ڤيان احمد محمد ، مصدر سابق ، ص١٦٠-١٦١ .

(١١) ڤيان احمد محمد ، المصدر نفسه ، ص١٦٥ .

(١٢) محمد ثامر السعدون ، الحدود البحرية العراقية ، مصدر سابق ، ص١٥٣ .

(١٣)محمد ثامر السعدون ، المصدر نفسه ، ص١٧١ .

(١٤)محمد ثامر السعدون ، المصدر نفسه ، ص٢٠٩ .

(١٥) محمد كشيش خشان الموسوي ، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد(دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ ، ص٥٠ .

(١٦) قاسم عبد علي عذيب البهادلي ، الموانئ العراقية وأثرها في قوة الدولة (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير ، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠١٠، ص٨٤ .

(١٧) وسام رزاق مطشر ، الوضع الهيدرولوجي في خور عبدالله شمال غرب الخليج العربي، والتأثيرات المتوقعة للموانئ الحديثة المزمع أنشاءها ، مجلة آداب ذي قار العدد ٥ ، المجلد ٢ ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٢ ، ص١٦٣ .

(١٨) بدر نعمة عكاش وآخرون ، الخصائص الترسيبية والمورفولوجية للساحل العراقي ، مجلة دراسات البصرة ، السنة الأولى ، العدد ٢ ، مركز دراسات البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص١١٧.

(١٩) سحر طارق عبد الكريم الملا ، جيومورفولوجية وادي شط العرب بمساعدة تقنيات التحسس النائي، أطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ص٦٧-٦٨ .

(٢٠) سحر طارق عبد الكريم الملا ، المصدر نفسه ، ص٧٦

(٢١) مجالس الأقضية والنواحي في البصرة

www.basrahcouncils.org/Arabic/Sub.aspx?pageid=41

(٢٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء البصرة، تقديرات ٢٠١٤ .

(٢٣) حسن خليل حسن المحمود ، خصائص الساحل العراقي ، دراسة جغرافية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٥ .

(٢٤)مسفر بن صالح الغامدي ، تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البحرية ومراقبة الملاحة البحرية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الاستراتيجية ، الملتقى العلمي، قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن ، ص؛

http://www.academia.edu

(٢٥) ميمونة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، ١٩٨٨ ، ص٢٦٩-٢٧١ .

(٢٦)معتز محيي عبد الحميد، طرق وأساليب تهريب المخدّرات والحيل المستخدمة في التهريب، صوت العراق

http://www.sotaliraq.com/mobile2014.php?id=135519#ixzz3ubTKcNxO

(٢٧) فاطمة حيد الملا ، تهريب العملة الصعبة من العراق

http://www.mracpc.uobaghdad.edu.iq/ArticleShow.aspx?ID=101،

(٢٨)عبد الرحمن العنزي ، مصدر سابق ، ص٧ .

(٢٩) مسفر بن صالح الغامدي ، مصدر سابق ، ص٥-٦

http://www.academia.edu

(٣٠) جريدة الصباح ، ٢٠١٧/١/٣

http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=129164

المصادر :

١. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة مهام حرس الحدود في الدول العربية ، الرياض، ١٤ /٦-١٩٩٩ .

٢. البهادلي ، قاسم عبد علي عذيب ، الموانئ العراقية وأثرها في قوة الدولة (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

٣. جريدة الصباح ، ٢٠١٧/١/٣

http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=129164

٤. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء البصرة ، تقديرات ٢٠١٤ .

٥. حسين ، عدنان السيد ، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٦. السعدون ، محمد ثامر ، خط الأساس العراقي

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45319

٧. السعدون ، محمد ثامر ، الحدود البحرية العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ,٢٠٠٦

٨. الصباح ، ميمونة ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الكويت ، ١٩٨٨

٩. عبد الحميد ، معتز محيي ، طرق وأساليب تهريب المخدّرات والحيل المستخدمة في التهريب ، صوت العراق

http://www.sotaliraq.com/mobile2014.php?id=135519#ixzz3ubTKcNxO

١٠. عكاش ، بدر نعمة ، وآخرون ، الخصائص الترسيبية والمورفولوجية للساحل العراقي ، مجلة دراسات البصرة ، السنة الأولى ، العدد ٢ ، مركز دراسات البصرة ، ٢٠٠٦ .

١١. العنزي ، عبد الرحمن ، أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة ، الملتقي العلمي حول قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن ، الرياض ، خلال الفترة من ٦-٢٠١٢/٣/٨ .

١٢. عيش ، ماهر حمدي ، الجغرافية السياسية ، دار الوثائق المصرية ، شبين الكوم ، مصر ، ٢٠٠٥ .

١٣. الغامدي ، مسفر بن صالح ، تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البحرية ومراقبة الملاحة البحرية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الاستراتيجية ، الملتقى العلمي ، قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن ،

http://www.academia.edu

١٤. مجالس الأقضية والنواحي في البصرة

www.basrahcouncils.org/Arabic/Sub.aspx?pageid=41

١٥. محمد ، ڤيان احمد ، الابعاد الجيوبولتيكية لميناء مبارك على العراق، مجلة كلية تربية بنات ، مجلد ٢٦، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .

١٦. المحمود ، حسن خليل حسن ، خصائص الساحل العراقي ، دراسة جغرافية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ .

١٧. مطشر ، وسام رزاق ، الوضع الهيدرولوجي في خور عبدالله شمال غرب الخليج العربي والتأثيرات المتوقعة للموانئ الحديثة المزمع أنشاءها ، مجلة آداب ذي قار العدد ٥ ، المجلد ٢ ، جامعة ذي قار ، ,٢٠١٢

١٨. الملا ، فاطمة حيد ، تهريب العملة الصعبة من العراق

http://www.mracpc.uobaghdad.edu.iq/ArticleShow.aspx?ID=101،

١٩. المـلا ، سـحر طارق عبد الكريم ، جيومورفولوجية وادي شط العرب بمساعدة تقنيات التحسس النائي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ .

٢٠. الموسوي ، محمد كشيش خشان ، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الآسيوي الجديد(دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١ .

٢١. موقع المعرفة ، حدود بحرية ، http://www.marefa.org/index.php/

٢٢. وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة مقياس١:٥٧٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠٠٩ .